الأمم المتحدة
A/HRC/36/60
الجمعية العامة
Distr.: General
27 July 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه التاسعة عشرة والعشرين

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه التاسعة عشرة والعشرين، المعد عملاً بقرارات المجلس ٩/١٤ و١٨/٢٨ و٢٧/٢٥. وقد أجرى الفريق العامل مناقشات خاصة خلال دورته التاسعة عشرة المعقودة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جنيف. وركز الفريق العامل، خلال دورته العشرين المعقودة في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، على موضوع "عدم تخلف أحد عن الركب: المنحدرون من أصل أفريقي وأهداف التنمية المستدامة". وخلص الفريق العامل إلى أن أهداف التنمية المستدامة تتيح إطاراً شاملاً من أجل التصدي بفعالية لما يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي يومياً في جميع أنحاء العالم من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب، وحث الدول الأعضاء على أن تلتزم التزاماً حقيقياً بمعيار عدم تخلف أحد عن الركب، باتخاذ إجراءات تشمل جمع بيانات مصنفة وإيلاء حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي اهتماماً خاصاً بإعداد برامج عمل محددة، بما في ذلك البرامج الاجتماعية، من أجل تنفيذ برنامج الأنشطة الخاصة بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه التاسعة عشرة والعشرين*

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – تنظيم الدورة العشرين ٣

ألف – افتتاح الدورة..... ٣

باء – انتخاب الرئيس – المقرر ٣

جيم – تنظيم الأعمال..... ٤

ثالثاً – مستجدات وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل في السنة الماضية..... ٤

رابعاً – موجز المداولات ٦

تحليل مواضيعي: التنمية والمنحدرون من أصل أفريقي ٦

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات..... ١٦

ألف – الاستنتاجات..... ١٧

باء – التوصيات..... ٢٠

Annex *Page*

List of participants at the twentieth session..... 23

* يعمَّم مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.

أولاً- مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته التاسعة عشرة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ودورته العشرين في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ١٤/٩ و٢٨/١٨ و٢٥/٢٧ التي طلب فيها المجلس إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً سنوياً عن جميع الأنشطة المتصلة بولايته. ويركز التقرير أساساً على المداولات التي جرت في الدورة العشرين للفريق العامل.

٢- وشارك في الدورة العشرين ممثلون للدول الأعضاء والكرسي الرسولي والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الخبراء المدعوين (انظر المرفق).

ثانياً- تنظيم الدورة العشرين

ألف- افتتاح الدورة

٣- أعربت السيدة منى رِشماوي، رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية)، في بيانها الافتتاحي عن تقديرها لعمل الفريق. وذكرت أن أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصاً واضحة لسد الثغرات لأشد الفئات تهميشاً والفئات التي تواجه التمييز العنصري، وأن إعطاء الأولوية للمنحدرين من أصل أفريقي في العمليات الإنمائية يمكن أن يحقق منافع هائلة في معالجة أوجه التفاوت والظلم العنصري. ورحبت بحسن توقيت المناقشات للتأثير في ما يجري إعداده من سياسات وخطط إنمائية جديدة قائمة على أهداف التنمية المستدامة.

٤- وأكدت السيدة رشماوي من جديد التزام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بصفته منسق العقد الدولي، بالنهوض بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

باء- انتخاب الرئيس – المقرر

٥- انتُخب سابيلو غومدزي رئيساً – مقرراً للفريق العامل.

٦- وشكر ريكاردو سونغا، الرئيس – المقرر المنتهية ولايته، سائر أعضاء الفريق العامل وسائر المشاركين على دعمهم له، وأضاف أن الفريق العامل سيظل يسعى جاهداً إلى تعزيز الولاية التي أُسندت إليه.

٧- وشكر السيد غومدزي، في معرض قبوله الاضطلاع بدوره الجديد كرئيس – مقرر، سائر الخبراء على انتخابه وشكر المشاركين على دعمهم له.

٨- وأعرب ممثلو البرازيل وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وكولومبيا والاتحاد الأوروبي عن تقديرهم للعمل الذي اضطلع به السيد سونغا خلال فترة توليه منصب الرئيس – المقرر، وهنؤوا السيد غومدزي على انتخابه.

جيم- تنظيم الأعمال

٩- أقر الفريق العامل جدول أعماله (A/HRC/WG.١٤/٢٠/١) وبرنامج عمله.

ثالثاً- مستجدات وإحاطات بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل في السنة الماضية

١٠- ذكَّر السيد غومدزي المشاركين بأن الفريق العامل قد قدم تقريره السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والثلاثين (A/HRC/٣٣/٦١ وAdd.١ و2)، الذي يتضمن تقريري زيارتيه القطريتين إلى إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وبأنه دخل في حوار بناء مع الدول الأعضاء. وقدم الفريق العامل أيضاً تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين (A/٧١/٢٩٧) وشارك في حوار تفاعلي مع اللجنة الثالثة.

١١- وعقد الفريق العامل، في دورته التاسعة عشرة، اجتماعاً مغلقاً عُني الأعضاء خلاله باستعراض أساليب عمل الفريق، والتحضير لدورته المقبلة، وإعداد البلاغات والزيارات القطرية، وعقد اجتماعات مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة وممثلي المفوضية السامية. وقرر الفريق العامل تكثيف تواصله مع المؤسسات المالية والإنمائية.

١٢- وأجرى الفريق العامل زيارتين قطريتين إلى كندا (١٧-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) وألمانيا (٢٠-٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧). وأصدر الفريق بيانات صحفية في نهاية كل زيارة[(١)]. وسيُعرض تقريرا الزيارتين على مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين. وشكر السيد غومدزي حكومتي كندا وألمانيا على دعوته وعلى المساعدة التي قدمتاها قبل الزيارتين وأثناءهما وبعدهما. وشكر أيضاً ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنحدرين من أصل أفريقي الذين التقى بهم الفريق العامل.

١٣- وقد واصل الفريق العامل دأبه في ترويج أنشطة والمشاركة فيها تستهدف التفاعل مع المجتمع المدني ومساعدة الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، ألقى أحمد ريد الكلمة الرئيسية في الجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وكان الموضوع هو "إعلان وبرنامج عمل ديربان: التحديات والإنجازات بعد مرور ١٥ سنة". وشارك السيد غومدزي والسيد ريد باسم الفريق العامل في اجتماع بشأن العقد الدولي نظمته حكومة هولندا وعُقد في أمستردام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأدلت ميراي فانون منديس - فرانس ببيانات وشاركت في أحداث، واغتنمت تلك الفرص للتوعية ببرنامج أنشطة العقد الدولي والدعوة إلى تنفيذه.

١٤- وقد دعت حكومة غيانا الفريق العامل إلى زيارة البلد في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ووجهت حكومة إسبانيا أيضاً دعوة إلى الفريق العامل لزيارة البلد في شباط/فبراير ٢٠١٨. وأعرب الفريق العامل عن تقديره لجميع الحكومات التي تعاونت معه في

(١) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20732&LangID=E وwww.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21233&LangID=E.

أداء ولايته ودعته إلى القيام بزيارات قطرية. وقد طلب الفريق العامل دعوته إلى زيارة بلدان أخرى، وشدد على أهمية تأكيد التواريخ والسماح بالتخطيط للزيارات وإجرائها في موعدها.

١٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل الفريق العامل، وفقاً لولايته، خمسة بلاغات بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان إلى فرنسا وكولومبيا والهند والولايات المتحدة. وأُدرجت البلاغات المرسلة والردود الواردة في تقارير البلاغات المشتركة الصادرة عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمقدمة إلى المجلس (A/HRC/36/66 وA/HRC/35/44 وA/HRC/34/75). وحث الفريق العامل الدول على أن تتصدى بجدية لانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، وتتخذ تدابير فعالة لوضع حد للإفلات من العقاب وللعنصرية الهيكلية.

١٦- وأصدر الفريق العامل عدداً من البيانات الإعلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، أصدر الفريق العامل والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولجنة القضاء على التمييز العنصري بياناً مشتركاً يحث الدول على التصدي للتنميط العنصري والتحريض على الكراهية العنصرية. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، أدان الفريق العامل قتل فيلاندو كاستيل في مينيسوتا وألتون ستيرلينغ في لويزيانا بالولايات المتحدة، وهما في قبضة الشرطة، وقتْل خمسة من أفراد الشرطة في وسط مدينة دالاس. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الفريق العامل المؤسسات الإنمائية والمالية إلى زيادة جهودها الرامية إلى مكافحة العنصرية بتنفيذ برنامج أنشطة العقد. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، انضم الفريق العامل إلى عدد من المكلفين بولايات أخرى لمناشدة الولايات المتحدة أن توقف فوراً تنفيذ حكم الإعدام في حق كيفين كوبر. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، انضم الفريق العامل إلى عدد من المكلفين بالولايات لدعوة الحكومات إلى الانتقال من القول إلى الفعل والتعجيل بالوفاء بالتزاماتها السياسية والمالية من أجل التنمية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان الحق في التنمية. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدر الفريق العامل بياناً يؤيد فيه دائرة مدرسية ألغت كتاباً مدرسياً "مهيناً" بشأن الرق.

١٧- وعقد وفد من الفريق العامل اجتماعاً مع مؤسسات مالية وإنمائية في نيويورك، في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بموجب ولاية الفريق، لبلورة مقترحات من أجل القضاء على التمييز العنصري، وللمساهمة في برامج إنمائية تستهدف المنحدرين من أصل أفريقي[٢]. ودعا الوفدُ إلى إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع المصممة تحديداً لمكافحة التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعقد. ودعا الفريق العامل على وجه الخصوص إلى اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تكريس اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، وجمع بيانات مصنفة على أساس العرق ومتغيرات أخرى باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وتحليل الفوارق، وإعداد برامج عمل محددة لسد الثغرات وتحسين حالة حقوق الإنسان؛ (ب) وضع مشاريع خاصة، بالتعاون مع المنحدرين من أصل أفريقي، لدعم مبادراتهم على الصعيد المجتمعي. وعرض الفريق العامل

(٢) عقد الفريق العامل أيضاً اجتماعات في واشنطن العاصمة لهذا الغرض يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

تقديم المساعدة وتيسير تبادل المعلومات وربط المنحدرين من أصل أفريقي بالمؤسسات المالية والإنمائية لهذا الغرض. وسيعمّم تقارير زياراته القطرية وسيطلب إلى المؤسسات الإنمائية والمالية مساعدة الدول الأعضاء والمنحدرين من أصل أفريقي في تنفيذ توصياته؛ (ج) تخصيص استثمارات إضافية للمنحدرين من أصل أفريقي في نظم الرعاية الصحية وقطاعات التعليم والسكن والكهرباء ومياه الشرب وتدابير الرقابة البيئية، وتعزيز تكافؤ فرص العمل، وغير ذلك من التدابير والاستراتيجيات التفضيلية أو الإيجابية الأخرى في إطار حقوق الإنسان. وعقد الوفد اجتماعات مع الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة شؤون الإعلام، ومؤسسة فورد، وأفراد من المجتمع المدني ووسائط الإعلام وغيرهم من خبراء الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنصرية. وأسفرت الاجتماعات عن تحديد سبل مختلفة لزيادة التعاون مع الشركاء الرئيسيين في هذا المجال.

رابعاً- موجز المداولات

تحليل مواضيعي: التنمية والمنحدرون من أصل أفريقي

١٨- كرس الفريق العامل دورته العشرين لموضوع "عدم تخلف أحد عن الركب: المنحدرون من أصل أفريقي وأهداف التنمية المستدامة".

١٩- وركزت حلقة النقاش الأولى على الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وقدمت السيدة فانون منديس - فرانس عرضاً تضمن أمثلة على أنواع التفاوتات التي يعاني منها المنحدرون من أصل أفريقي بين مختلف فئات الشتات، بما في ذلك في فرنسا وأقاليمها فيما وراء البحار، ولا سيما في منطقة الكاريبي الفرنسية، وهي تفاوتات تؤدي إلى الفقر. وسلطت الضوء على أهمية جمع البيانات، ذلك أن البيانات المتاحة قليلة جداً لتقييم تأثير الفقر وعدم المساواة على المنحدرين من أصل أفريقي. فهؤلاء يعانون الفقر منذ زمن التجارة في الأفارقة الرقيق، وهو نتيجة من نتائج طريقة معاملة الناس المتحررين حديثاً بعد إلغاء الرق. وظلوا في حالة من الهشاشة الشديدة لا تزال عواقبها بادية حتى الآن، بسبب غياب الإرادة اللازمة لجبر الضرر الناجم عن النظام الذي أقام التصنيف العرقي. ويشكلون أولى الفئات التي تضررت من سياسات تسببت في عدم المساواة، بما في ذلك من خلال العولمة والعنصرية الهيكلية. وعرضت السيدة فانون مؤشرات اجتماعية - اقتصادية شتى تبين التفاوتات المتزايدة في العالم التي تهدد بعرقلة سير المجتمعات ما لم تُغيَّر. وقالت إن الشباب هم أكثر الأشخاص تضرراً من الإقصاء والفصل الناجمين عن هذا الوضع. ورأت أن الاستعمار وآثاره واستمرار الهياكل والممارسات المتصلة به تشكل، على النحو المحدد في إعلان وبرنامج عمل ديربان، جزءاً من العوامل التي تسهم في جوانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في كثير من أنحاء العالم، ولا بد من إزالة جميع العقبات بإرساء نظام اقتصادي جديد يستند إلى مبدأ عدم التمييز.

٢٠- وأشارت سارة سيكنس، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، إلى أن قيم حقوق الإنسان، مثل المساواة وعدم التمييز، هي في صلب خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠. فقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية أساساً على مجموعة محدودة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أما أهداف التنمية المستدامة، التي تضع مسألة عدم المساواة في صميمها وتَعِد بألا يتخلف أحد عن الركب، فتتضمن التزاماً بمكافحة التمييز، وتشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأبرزت السيدة سيكنس عمل البرنامج الإنمائي استناداً إلى رؤيته المتمثلة في مساعدة الدول على الوصول في آن واحد إلى القضاء على الفقر وإلى خفض كبير في أوجه التفاوت والإقصاء، مع التركيز على تطوير مسارات إنمائية مستدامة، وتعزيز أطر شاملة وفعالة للحوكمة الديمقراطية وإرساء السلام، وبناء القدرة على الصمود. وقدمت أمثلة مفصلة على ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من عمل يهدف إلى دعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد القطري في إكوادور وغواتيمالا وكولومبيا وهندوراس، فضلاً عن مبادرات أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية.

٢١- وتحدثت غاي ماك دوغال، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، عن الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة وعن الهدف ١٠ بشأن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسلطت الضوء على أهمية التوصية العامة للجنة رقم ٣٤(٢٠١١) بشأن التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، حيث أقرت اللجنة بأن ممارسة العنصرية والتمييز الهيكلي ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي التي ترسخت جذورها في نظام العبودية المشين تظهر جلية في حالات عدم المساواة التي تؤثر على هؤلاء السكان. وكانت اللجنة قد دعت إلى اتخاذ تدابير خاصة قوية وإرساء برامج الإجراءات التفضيلية، وحثت الدول على اعتماد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز وتمتين مؤسسات إنفاذ القانون والسماح للضحايا وممثليهم بمباشرة الدعاوى. ويتعلق أحد التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق هدف خطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب بالمؤشرات وتصنيف البيانات، لأن البيانات المصنفة هي وحدها الكفيلة بإتاحة فكرة دقيقة عن مدى استفادة أو حرمان الأقليات، ولا سيما جماعات المنحدرين من أصل أفريقي. وشددت كذلك على الحاجة إلى إعداد خرائط مفصلة لمواقع المنحدرين من أصل أفريقي وجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية عنهم. ولم يشترط فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اشتراطاً صريحاً تطبيق التصنيف في مجموعة المؤشرات برمتها، مما يطرح تحدياً في رسم صورة حقيقية عن حالة الفقر والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأوجه عدم المساواة التي يعانيها المنحدرون من أصل أفريقي على وجه التحديد.

٢٢- وذكَّرت المتكلمة الأخيرة، وهي فابيانا ديل بوبولو عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (اللجنة الاقتصادية)، بتنوع وكثرة فئات المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولكل منها منظور ديمغرافي وإقليمي وسياسي - اجتماعي متميز، لكن هناك قاسماً مشتركاً بينها ألا وهو التمييز والعنصرية الهيكلية بسبب تركة تجارة الغزاة الأوروبيين عبر الأطلسي في الأفارقة الرقيق. وأشارت إلى أهمية مبادرات جمع البيانات في المنطقة، باعتبارها أداةً أساسية لتصميم وتقييم السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إن اثني عشر بلداً من أصل ١٣ قد أدرج بيانات متعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي في تعداداته التي أُجريت منذ عام ٢٠١٠، وأن ١٧ بلداً من أصل ٢٠ بلداً في أمريكا اللاتينية يعتزم إدراج هوية السكان المنحدرين من أصول أفريقية في التعدادات المقبلة. وأفادت

بتوافر إحصاءات عن الوضع الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي في أربعة بلدان في المنطقة؛ ففي عام ٢٠١٤، كان عدد الفقراء المنحدرين من أصل أفريقي، مقارنة بغير المنحدرين من أصل أفريقي، أعلى بثلاثة أمثال تقريباً في أوروغواي، وبأكثر من الضعف في البرازيل، وأزيد بحوالي ٥٠ في المائة في إكوادور وبيرو. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المنطقة في مجال جمع البيانات، من الضروري مواصلة تصنيف المؤشرات والبيانات في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واختتمت بقولها إن اللجنة الاقتصادية ستواصل دعم بلدان المنطقة في هذا الصدد، بتقديم المساعدة التقنية، وإنتاج معلومات مصنفة، وتوليد معارف محدثة، وتعزيز القدرات الوطنية على تحليل هذه المعلومات.

٢٣- وأثناء جلسة التحاور، أبلغ ميشال بالسرزاك عن تعاون الفريق العامل مع المؤسسات الإنمائية والمالية. وطلبت السيدة فانون منديس – فرانس والسيد أحمد ريد من السيدة سيكنس تقديم مزيد من التفاصيل عن الطريقة التي يعتزم بها البرنامج الإنمائي معالجة شواغل المنحدرين من أصل أفريقي من دون بيانات مصنفة. وأجابت السيدة سيكنس بالقول إن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل الاستثمار في القدرات اللازمة لوضع مؤشرات وبيانات مصنفة. وسأل السيد ريد السيدة فانون منديس – فرانس عن مدى إمكانية إدراج مسألة التعويضات في الاستراتيجية الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وقالت إن ثمة طريقة لإدراج التعويضات بسبل تشمل معالجة قضايا من قبيل توزيع الأراضي والممتلكات، ويمكن أن تتخذ التعويضات شكل الاعتراف الكامل بأحداث الماضي وتركة الاسترقاق. وتحدث ممثل جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، ودعا الفريق العامل إلى وضع توصيات ملموسة تبين سبل المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى المعلومات ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل ديربان فيما يتعلق بالفقر. وعلق ممثلو المجتمع المدني على الأهمية المحورية لما يعانيه المنحدرون من أصل أفريقي من تمييز عنصري هيكلي، في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم والعمل، وما يواجهونه من تمييز في نظام العدالة الجنائية.

٢٤- وركزت حلقة النقاش الثانية على الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة والهدف ٥ بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وأفاد السيد سونغا بأن المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والفتيات، يعيشون على هامش المجتمع العالمي. وقد خلص الفريق العامل، عقب زياراته القطرية، إلى استنتاج حتمي مؤداه أن المنحدرين من أصل أفريقي متخلفون عن الركب على نحو غير متناسب من حيث التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم تراعِ صياغة أهداف التنمية المستدامة المنحدرين من أصل أفريقي باعتبارهم فئة محددة من الضحايا. وعرض السيد سونغا عدداً من المؤشرات المفيدة بشأن الهدفين ٥ و١٠ فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي، تشمل أشكال العدالة التصحيحية للمظالم التاريخية السابقة، بما في ذلك تركة الاسترقاق والإبادة الجماعية، وهي: عدد أحكام الإدانة الصادرة بشأن الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، بما في ذلك مختلف أشكال خطاب الكراهية والعنف ضد المنحدرين من أصل أفريقي؛ وانتشار التنميط العنصري من قبيل ممارسات طلب الاطلاع على وثائق هوية المنحدرين من أصل أفريقي وتوقيفهم وتفتيشهم جسدياً؛ واللجوء المفرط إلى إيداع المنحدرين من أصل أفريقي الحبس الانفرادي؛ وعدد المنحدرين من أصل أفريقي الذين هم أعضاء في جهازي القضاء والادعاء العام؛ وعدد

الحالات التي تستجيب فيها الشرطة للاتصالات المتعلقة بالصحة العقلية ويكون فيها طبيب نفسي أو أخصائي نفساني ضمن فريق الاستجابة؛ والنتائج التعليمية الجيدة حتى المستوى الجامعي للمنحدرين من أصل أفريقي؛ وعدد الأسر المنحدرة من أصل أفريقي التي تملك منازلها؛ وعدد النساء المنحدرات من أصل أفريقي اللواتي تَمكَّن من الاحتفاظ بحضانة أطفالهن ولم يُحرمن من تلك الحضانة بسبب مشاكل مفترضة تتعلق بالصحة العقلية أو شواغل مماثلة أخرى؛ وانتشار خدمات الرعاية الصحية الملائمة ثقافياً للنساء والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٥- وتحدثت هيلاري غبيديماه، عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، عن تقارب الهدف ١٠ واللجنة، وبحثت تأثير التمييز العنصري على المنحدرين من أصل أفريقي ممن يعيشون في الشتات الأفريقي. وأشارت إلى عدد من المسائل، بما في ذلك السوابق التاريخية والمصطلحات وجمع البيانات ومفهوم المساواة مقابل الإنصاف، باعتبارها مسائل محورية للمنحدرين من أصل أفريقي. ووجهت الانتباه إلى تقارب المؤشر ١٠-٣ والمادة ٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقارب المؤشر ١٠-٦ والمادة ٨ من الاتفاقية. وفي الختام، استندت إلى التوصية العامة للجنة رقم ٣٤(٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية وتوصيتها العامة رقم ٣٣(٢٠١٥) بشأن لجوء المرأة إلى القضاء لتسليط الضوء على أهمية ضمان وصول المنحدرين من أصل أفريقي إلى العدالة ومكافحة التحيز الجنساني والقوالب النمطية.

٢٦- وقال كارلوس كيسادا، عن المعهد الدولي المعني بالعنصر والمساواة وحقوق الإنسان، إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي قد حققت نجاحاً كبيراً في الحد من الفقر المدقع خلال العقد الماضي، ومع ذلك لا تزال تشهد ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل والثروة التي أعاقت النمو المستدام والإدماج الاجتماعي. ويشكل المنحدرون من أصل أفريقي ٣٠ في المائة من السكان (أكثر من ٣٠٠ مليون شخص)، لكن العديد من المنظمات تفيد بأن المنحدرين من أصل أفريقي يتركزون أكثر من غيرهم في أفقر المناطق التي تسجل أكبر عجز في الإسكان، وتعاني من أعلى نسبة من الجرائم وأعمال العنف، ومن مستويات أعلى من البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة التمييز الهيكلي تؤكدها المؤشرات المتعلقة بالحصول على السكن والقروض والرعاية الصحية والتعليم الجيدين، وبالعمر المتوقع والوضع التغذوي، وغير ذلك. وهناك صلة قوية بين الفقر والعنصر وبين العنصر والطبقة؛ وتتشابك هذه الفئات وتؤدي إلى تفاقم الأوضاع السيئة التي يعيش فيها المنحدرون من أصل أفريقي، بمن فيهم الرجال والنساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والمنحدرون من أصل أفريقي من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. ويؤثر التنميط العنصري والإفراط في استخدام القوة والتمييز العنصري في النظام القضائي تأثيراً هاماً على أوجه عدم المساواة التي يعاني منها المنحدرون من أصل أفريقي في المنطقة. واختتم السيد كيسادا بمناشدة الدول الأعضاء في المنطقة أن تصدق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب.

٢٧- وخلال جلسة التحاور، سأل السيد غومدزي السيدة غبيديماه عن السبل التي يمكن بها للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تؤدي دوراً هاماً في النهوض بشؤون النساء المنحدرات من أصل أفريقي في الشتات. وسأل السيد ريد السيد كيسادا عن رأيه في خطة عمل الجماعة الكاريبية التي تضم ١٠ نقاط بشأن التعويضات، ومدى إمكانية إسهامها في القضاء

على أوجه التفاوت داخل المنطقة. ورداً على ذلك، أعربت السيدة غبيديماه عن تفاؤلها لقبول الدول التوصيات التي اعتمدتها اللجنة. وقال السيد كيسادا إن خطة النقاط العشر لم تُعمَّم على المنطقة برمتها، على الرغم من أن إسبانيا وجهت اعتذاراً لجماعات الشعوب الأصلية. وعرض ممثل كولومبيا معلومات عن التدابير التي اتخذها البلد لتحسين الأحوال المعيشية الاقتصادية لجماعات المنحدرين من أصل أفريقي. وأبلغ ممثل البرازيل عن اعتماد بلده خطة أمن وطنية تركز على مستويات جرائم القتل، ولا سيما في أوساط البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي. وتحدث الممثل أيضاً عن تنفيذ برامج الإجراءات التفضيلية لضمان المساواة في تمثيل جميع الأعراق في التعليم. وذكر ممثل كوبا أن بلوغ الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعاوناً دولياً ونظاماً اقتصادياً أعدل. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن جميع الأهداف متعاضدة، لكن الهدف ١٠ يكتسي أهمية خاصة، ولا بد من تعزيز القضايا الجنسانية في جميع الإجراءات السياساتية ذات الصلة. ودعت السيدة غبيديماه إلى ربط المعونة الإنمائية بضمان المساواة للمرأة، أما السيد سونغا فدعا إلى إقامة روابط بين المعونة الإنمائية والعدالة التصحيحية، فضلاً عن مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في وضع سياسات المعونة. وأثار ممثلو المجتمع المدني عدداً من المسائل المتعلقة بتأثير قانون الصحة العقلية على المرأة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وأعمال العنف ضد النساء وحالات اختفائهن في الولايات المتحدة، ومحنة اللاجئات والمهاجرات في أوروبا، والتحديات التي تعترض كل فئة منهن.

٢٨- وتناولت حلقة النقاش الثالثة الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، إلى جانب الهدف ٨ بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وشدد السيد ريد على أهمية الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع المبينة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، لأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب مشاكل متوطنة في العديد من النظم التعليمية على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى تفاوتات شديدة في فرص الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، وينتهك انتهاكاً مباشراً مبادئ حقوق الإنسان وكرامته. ولن يتحقق عدد كبير من الأهداف من دون تعليم شامل للجميع، مثلما أن العنصرية والتمييز العنصري/الإثني سيظلان يشكلان حاجزين هيكليين ومنهجيين أمام التنمية المستدامة. واختتم كلامه بالإشارة إلى أن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد التعليمية الرئيسية، بما يشمل المعلمين المهرة والمناهج الدراسية الجيدة، واختلاف فرص التعلم، والتمييز في تأديب الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، كلها عوامل تؤثر في مستواهم التعليمي.

٢٩- وقالت السيدة غبيديماه إن لجنتها تعتبر التعليم عنصراً هاماً جداً. وركزت عرضها على الحق في الحصول على التعليم والحقوق المكتسبة في إطاره والحقوق المكتسبة من خلاله. وقالت إن اللجنة دعت إلى زيادة فرص وصول نساء الشعوب الأصلية إلى المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة. وأشارت أيضاً إلى الفوارق القائمة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الطبقات وبين الجنسين، التي ساهمت في اختلاف النتائج التعليمية للفتيات. ويتعرض الأفراد، بسبب عرقهم أو نوع جنسهم، للتمييز في تقييم مستواهم التعليمي (بما في ذلك شهاداتهم)، ولا يراعَون من ثم في فرص العمل والارتقاء الوظيفي.

٣٠- وأبرز مارتن أولز، من منظمة العمل الدولية، اتفاقية المنظمة بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١)، وهي صك المنظمة الرئيسي بشأن هذا الموضوع، إلى جانب اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). وتراعي مساهمات المنظمة في التقرير عن العقد أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠. ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة المنحدرين من أصل أفريقي في ميدان العمل، ويصف العمل الذي تضطلع به المنظمة في مجالات شتى: التوعية وتعزيز الحوار بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ وتجميع إحصاءات وبيانات موثوقة؛ والتركيز على الاقتصاد الريفي والاقتصاد غير النظامي؛ وبناء تحالفات دولية من أجل معالجة وضع المنحدرين من أصل أفريقي. واختتم كلمته بعرض منظور المنظمة في التصدي للتمييز من خلال أهداف التنمية المستدامة باتخاذ إجراءات في المجالات التالية: تحسين التشريعات المناهضة للتمييز وإنفاذها وزيادة فرص الوصول إلى العدالة؛ والتصدي لأشكال التمييز المتعددة؛ وتعزيز سياسات وممارسات الشركات لمنع ومواجهة التمييز القائم على أساس العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو غير ذلك من الأسس ذات الصلة؛ وتشجيع البحوث الرامية إلى وضع السياسات والقائمة على الأدلة لدعم المناقشات السياساتية والتنمية؛ وتعزيز فرص الحصول على العمل اللائق في المهن والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، بإجراءات تشمل الانتقال إلى الاقتصاد النظامي وحصول الجميع على حد أدنى من الحماية الاجتماعية؛ وبناء تحالفات واسعة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي من أجل التشجيع على تولي زمام المبادرة ودعم التنوع ورفض التمييز العنصري؛ وضمان مشاركة المنظمات المعنية بالمنحدرين من أصل أفريقي ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠.

٣١- وخلال جلسة التحاور، طلبت السيدة فانون منديس - فرانس من السيد ريد تقديم عرض دقيق لتركة التجارة في الأفارقة الرقيق وتركة الاستعمار. وأشار السيد ريد إلى أن عدداً من المؤرخين في منطقة الكاريبي أمضوا وقتاً في إعادة كتابة تاريخ المنطقة؛ ومع ذلك، ما زالت تُعمَّم في المدارس مواد ذات منظور أوروبي. ويضطر الطلاب الكاريبيون حالياً إلى السفر إلى البلدان المستعمِرة سابقاً للاطلاع على مواد مرتبطة بمنطقتهم. ومن الحلول المقترحة في هذا الصدد إعادة الوثائق إلى مواطنها. ويشكل نقل التكنولوجيا اقتراحاً آخر متصلاً بالتعويضات. وشدد ممثل جنوب أفريقيا على أهمية الحصول على التعليم وأهمية التعليم الجيد. وتحدث ممثل كوبا عن أهمية التعاون الدولي الذي ينطبق على التعليم كذلك. وعلق ممثل بربادوس أيضاً على أهمية تدريس التاريخ المحلي السائد قبل عهد التجارة عبر الأطلسي في الأفارقة الرقيق. وعلق ممثلو المجتمع المدني على تأثير التقاضي بشأن الافتقار إلى التمويل اللازم للتعليم وتثقيف الأطفال على حقوق الإنسان، وأهمية الاعتراف بالتاريخ في مجال التعليم. وفي الختام، ذكّر السيد ريد ممثلي المجتمع المدني بالحاجة إلى المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٣٢- وركزت حلقة النقاش الرابعة على موضوع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وأفاد السيد غومدزي بأن الهدف ١٦ أداة أو عامل تغيير هام للنهوض بولاية الفريق العامل. فعادة ما يشكل العنف الذي يتعرض له المنحدرون من أصل

أفريقي عنصراً من الجرائم المرتكبة بدافع العنصرية. ومن السبل الكفيلة بالحد من تلك الجرائم زيادة التماسك الاجتماعي، ولا سيما في المجتمعات المتنوعة ثقافياً. فقد أنشأت الحكومة البلجيكية، مثلاً، لجنة للتحاور في عام ٢٠٠٤ بهدف زيادة التماسك الاجتماعي في مجتمع بلجيكا الذي يضم ثقافات متنوعة. وأعطى السيد غومدزي أمثلة أخرى على تدابير مماثلة تهدف إلى إتاحة الفرص للمنحدرين من أصل أفريقي للجوء إلى العدالة، اقترحها الفريق العامل عقب زيارات قطرية.

٣٣- وتحدث جاستين هانسفورد، من كلية القانون بجامعة سانت لويس، عن منجزات حركة "لحياة السود أهميتها" في الولايات المتحدة، وعن استمرار مظاهر التمييز العنصري في نظام العدالة الجنائية في البلد. ورأى أن تأثير العنف العنصري ووحشية الشرطة غير المتناسب على المنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة يتفاقم من جراء الخوف من أن الإدارة الجديدة قد تتخلى عن الإجراءات التفضيلية التي سبق اتخاذها، مثلما أشار إليه الفريق العامل في أعقاب زيارته القطرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي الختام، اقترح السيد هانسفورد أن ينظر الفريق العامل في اعتماد توصيات من بينها الهدف المتمثل في خفض عدد حالات حبس السود بمقدار النصف بحلول نهاية العقد، وإعلان الحبس الجماعي جريمة ضد الإنسانية، والمطالبة بالتعويضات على الحبس الجماعي.

٣٤- وعرضت دومنيكا غيداي بيدو، عن اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، العمل الذي تضطلع به اللجنة في مجال مكافحة التمييز العنصري في أوروبا من خلال تقاريرها القطرية الدورية. فقد قدمت في تلك التقارير عدداً من التوصيات إلى بلدان المنطقة، يتناول بعضها لجوء الشرطة إلى التنميط العنصري والاستخدام المفرط للقوة؛ والتصدي للقوالب النمطية السلبية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي؛ والعنصرية في مجال الرياضة؛ وخطاب الكراهية، بما في ذلك على الإنترنت؛ وعنف الشرطة؛ ولجوء السياسيين إلى خطاب العنصرية وكره الأجانب؛ والعنف العنصري تجاه المهاجرين وملتمسي اللجوء؛ والتمييز في ميادين التعليم والسكن والصحة والعمل.

٣٥- وخلال جلسة التحاور، سأل السيد بالسرزاك أعضاء حلقة النقاش عن الكيفية التي يمكن بها للفريق العامل أن يعزز تعاونه مع منظمات مثل اللجنة ويزيد تواصله مع المجتمع المدني. وسألت السيدة فانون منديس – فرانس عن السبب الذي يمنع اللجنة من استخدام مصطلح كره الأفارقة. ورداً على ذلك، اقترح السيد هانسفورد وضع توصيات مركزة وزيادة التعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني. وذكرت السيدة غيداي بيدو مخاوف بشأن ما إذا كان مصطلح كره الأفارقة يجسد تجسيداً تاماً التجارب التي يمر بها الأشخاص الذين يُتوخى أن يشملهم المصطلح. وأبرز ممثل الاتحاد الأوروبي الخطوات التي يجب اتخاذها لمنع التمييز في نظام العدالة الجنائية ومنع التمييز في عمليات الاعتقال وإصدار الأحكام، وأعرب عن اهتمامه الشديد بالحوار المتعدد الأطراف لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل القضاء على التمييز. وسأل ممثل البرازيل أعضاء حلقة النقاش عن السبل الكفيلة بالتصدي الفعال للعنصرية الهيكلية المستشرية في صفوف قوات الشرطة. وأجاب السيد هانسفورد بالتوصية بتوجيه تهم جنائية إلى المسؤولين عن التمييز العنصري وفرض عقوبات مالية عليهم، سواء أكانوا أفراداً أم كيانات خاصة أو عامة؛ وينبغي أن تتاح هذه العقوبات على صعيدي الاتحاد والولايات. وقدم

عدد من ممثلي المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم أمثلة على أشكال التمييز العنصري والعنف التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في نظام العدالة الجنائية، ويتعرضون لها على أيدي موظفي إنفاذ القانون.

٣٦- وركزت حلقة النقاش الخامسة على موضوع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وأفاد السيد بالسرزاك بأن المشاكل والشواغل الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي تشمل الاحتياجات الطبية للأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في مجتمعات محرومة، وتعرُّض البالغين منهم للتمييز المنهجي والإهمال فيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية الحديثة، وتقويض كرامة المسنين منهم وحقوقهم الإنسانية في كثير من الأحيان بسبب الافتقار إلى خدمات سليمة في مجال طب الشيخوخة ورعاية المسنين. وينبغي أن تتناول الجهود الرامية إلى تحقيق غايات الهدف ٣ فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي مجالات معينة تكون فيها صحتهم ورفاهيتهم معرضتين لمخاطر محددة بسبب عوامل اجتماعية أو ثقافية أو حتى تاريخية. فقد أثر الاسترقاق ومظالم الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستعمار، فضلاً عن المعاناة المستمرة من العنصرية الهيكلية والتعصب وكره الأفارقة، تأثيراً مباشراً على صحة المنحدرين من أصل أفريقي ورفاهيتهم. واختتم السيد بالسرزاك بحث السلطات الحكومية، من خلال المراعاة الملائمة لأهداف العقد وإيلاء الهدف ٣ الاعتبار الواجب، على إعطاء الأولوية في السياسات والبرامج الصحية لمسألتي رعاية صحة المنحدرين من أصل أفريقي ورفاهيتهم.

٣٧- وركز عرضُ ماتيلدا ماك أترام، مديرة مجموعة الصحة العقلية للسود في المملكة المتحدة، على الصحة العقلية بوصفها حقاً من حقوق الإنسان ومسألةً تتعلق بالعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الصحة العقلية لا ترِد على وجه التحديد في أهداف التنمية المستدامة، فهي تشكل أحد أسباب الاعتلال الرئيسية. وفي المملكة المتحدة، لا يعاني المنحدرون من أصل أفريقي من معدلات حبس غير متناسبة فحسب، بل إن بيانات الشرطة توضح أن من الأرجح أيضاً إحالتهم أكثر من غيرهم للتقييم النفسي أثناء الاحتجاز. واحتمال إيداع المنحدرين من أصل أفريقي في مستشفيات الأمراض العقلية في إنكلترا وويلز أكبر بتسعة أمثال من احتمال إيداع بقية السكان فيها، على الرغم من أن معدل سوء صحتهم العقلية ليس أعلى مقارنة بغيرهم. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى دعم حظر استخدام أسلحة الصعق الكهربائي، ولا سيما في أوساط الطب النفسي.

٣٨- وعرضت ساندرا ديل بينو، عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، عمل المنظمة فيما يتعلق بالحالة الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما في ذلك الإنجازات والتحديات والفرص. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إدراج متغيرات التحديد الذاتي للهوية في تعدادات السكان والمساكن، لا يزال الافتقار إلى البيانات الكمية والنوعية يشكل عائقاً كبيراً أمام فهم الأوضاع الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة، بما في ذلك العوامل المحددة لتلك الأوضاع. ولا بد من توافر تلك البيانات لصياغة الاستجابات المناسبة وكفالة المساءلة. وبالإضافة إلى التمييز العنصري الهيكلي، يعاني المنحدرون من أصل أفريقي من محددات اجتماعية أخرى للصحة، مثل انخفاض مستوى التعليم، وانعدام فرص الحصول على التعليم، والافتقار إلى الهياكل الأساسية الصحية في المناطق التي

يعيشون فيها، وغير ذلك، مما يجعل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في وضع غير موات في المنطقة. وقد حددت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أربعة مجالات رئيسية لمعالجة العوامل المحددة للصحة، هي نوع الجنس والإنصاف وحقوق الإنسان والانتماء الإثني، بغية تقليص التفاوتات في الصحة، واعتمدت خطة عمل إقليمية للتصدي لتلك التفاوتات، تستهدف المنحدرين من أصل أفريقي.

٣٩- وخلال جلسة التحاور، شددت السيدة فانون منديس - فرانس على الحاجة إلى تحليل مدى استمرار تأثير التجارة عبر الأطلسي في الأفارقة الرقيق على الصحة العامة للمنحدرين من أصل أفريقي. ويرتبط الحق في الصحة للمنحدرين من أصل أفريقي ارتباطاً مباشراً بالحق في أراضيهم التقليدية، التي صادرتها منهم الشركات المتعددة الجنسيات ولوثتها؛ مما شكل بدوره أخطاراً على صحتهم. وفي الوقت نفسه، أثر الارتقاء الحضري بالمناطق التي يعيش فيها المنحدرون من أصل أفريقي تأثيراً سلبياً على صحتهم ورفاهيتهم بوجه عام. وأبرز ممثل عن المجتمع المدني أهمية الوصول إلى الطب البديل والتقليدي والتكميلي السائد في أفريقيا.

٤٠- وعُقدت حلقة نقاش خاصة بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وذكرت السيدة فانون منديس - فرانس أن العقد يشكل إنجازاً هاماً، وهو الآن في عامه الثالث، ولا بد إذن من المضي قدماً نحو بذل جهود كبيرة بغية اقتلاع جذور التمييز العنصري الهيكلي، بإجراءات تشمل تنظيم منتدى سنوي للمنحدرين من أصل أفريقي يكون بمثابة جسر بين الدول والمجتمع المدني ويعزز دعم العقد ويوضح صورته بتعبئة التمويل اللازم له.

٤١- وبينت إيفيت ستيفنس، رئيسة الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، عمل هذا الفريق، وذكرت أنه على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا تزال هناك تحديات هائلة تعترض مكافحة المواقف القائمة على كره الأجانب وخطاب الكراهية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية الآخذة في التزايد، مما يؤثر تأثيراً شديداً على تمتع فئات شتى، تشمل المنحدرين من أصل أفريقي، بحقوقها الإنسانية. وأبلغت عن التقدم المحرز في إنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي، ودعت الدول والمجتمع المدني إلى العمل معاً لضمان أن يؤتي المنتدى النتائج الإيجابية التي يسعى الجميع إلى تحقيقها.

٤٢- وعرض تاونغا موشايافانو، رئيس اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، عمل اللجنة في سبيل وضع معايير تكميلية إما في شكل اتفاقية أو في شكل بروتوكول إضافي أو بروتوكولات إضافية للاتفاقية، لسد الثغرات الموجودة في الاتفاقية ولتقديم معايير شارعة جديدة ترمي إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما فيها التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وعلى الرغم من التحديات التي تعترض وضع المعايير التكميلية، دعت الجمعية العامة الآن اللجنة المخصصة إلى كفالة بدء المفاوضات بشأن مشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرِّم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية والتي تنم عن كراهية الأجانب.

٤٣- وأوصى مايكل ماك إيتشرَين، الذي مثل عدداً من نشطاء ومنظمات لمجتمع المدني في السويد وأوروبا، بأن يضع الفريق العامل مبادئ توجيهية ومواد مكتوبة أخرى للتصدي للاسترقاق والاستعمار ولاستمرار آثارهما في التمييز العنصري الهيكلي وأوجه عدم المساواة التي

يتعرض لها الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. ودعا أيضاً إلى زيادة التركيز على مجالات العدالة التصحيحية، وتثقيف الناس بالتركات السابقة والحالية للاستعمار والاسترقاق، وجبر الضرر الناجم عن تأثير التدهور البيئي على الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وإيجاد سبل من خلال تكنولوجيا المعلومات لتمكين ووصل المنظمات الشعبية وغيرها من ممثلي المجتمع المدني الذين يرغبون في العمل معاً لتحقيق الاعتراف بتركة الاسترقاق والاستعمار وجبر الأضرار الناجمة عنها، في سياق العقد.

٤٤- وخلال جلسة التحاور، أبرز ممثل المكسيك الإجراءات التي اتخذها بلده في مجال مكافحة التمييز، بما في ذلك سن قوانين جديدة، وبناء مؤسسات جديدة، واعتماد سياسات عامة. وأوضح ممثل الولايات المتحدة ضرورة العمل على تصميم السياسات الإنمائية المحلية والدولية على نحو يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وأهاب أحد ممثلي المجتمع المدني بالدول الأعضاء مواصلة العمل على تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي، بإجراءات تشمل تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الآليات مثل الفريق العامل، والتتبع الدوري لحالة تنفيذ توصياته. ودعا ممثل آخر عن المجتمع المدني إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق الاعتراف بتركة التجارة عبر الأطلسي في الأفارقة الرقيق، وذلك خلال العقد، من أجل إبراز صورته.

٤٥- وأُجريت خلال الجلسة مشاورات خاصة مع المجتمع المدني لاستكشاف سبل مبتكرة من أجل تعاون الفريق العامل مع منظمات المجتمع المدني، ومن ثم تعزيز عمله. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أتيحت فيها لمنظمات المجتمع المدني فرصة المشاركة عن بعد: فقد بُثت المشاورات مباشرة على الإنترنت، وأمكن الاطلاع على تسجيلها على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. والتُمست مساهمات على منابر وسائط التواصل الاجتماعي قبل المشاورات وأثناءها، واسترشدت المناقشات بما ورد من مدخلات. وتمحورت المناقشات الموضوعية حول ثلاث مسائل توجيهية استكشفت (أ) أهم شواغل المنحدرين من أصل أفريقي في مجال حقوق الإنسان؛ (ب) السبل الكفيلة بتعزيز تأثير توصيات الفريق العامل؛ (ج) الشواغل ذات الأولوية في مجال حقوق الإنسان، التي ينبغي أن يركز عليها الفريق العامل في السنوات الثلاث القادمة. وترأست الجلسة السيدة فانون منديس - فرانس، بصفتها عضواً في الفريق العامل، واعترفت في ملاحظاتها الافتتاحية بالعمل الأساسي الذي يضطلع به المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وفي إنهاء العنصرية الهيكلية.

٤٦- وتناول السيد هانسفورد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. وسلط الضوء على التحيز العنصري في نظام العدالة الجنائية والحبس الجماعي في الولايات المتحدة. وشدد على أهمية المقاومة الحالية التي تشهد انتفاض المنحدرين من أصل أفريقي وتأكيدهم أن لحياة السود أهميتها، في وقت تَجدد فيه الحماس للشعوبية الإثنية وقومية البيض. وأبرز السيد بالسرزاك المواضيع الرئيسية المنبثقة من مساهمات المجتمع المدني، بما في ذلك أوجه التفاوت في إنفاذ القانون وفي نظام العدالة الجنائية؛ وعنف قوات الشرطة ولجوءها إلى التنميط العنصري والإفراط في استعمال القوة؛ والإفلات من العقاب على أعمال القتل العنصري، والحبس الجماعي؛ وحماية الحق في التصويت؛ والفقر والإقصاء الاجتماعي؛ وتعدد أشكال التمييز العنصري ضد المرأة وتفاقمها؛ والاعتراف خصوصاً بفظاعة تجارة الرقيق عبر الأطلسي. وخلال المناقشة، دعا أعضاء المجتمع المدني أيضاً إلى إصدار إعلان بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، وإعداد بيانات إحصائية عن المنحدرين من

أصل أفريقي، والمساءلة، واتخاذ إجراءات تفضيلية. وسلطوا الضوء أيضاً على شواغل محددة للمنحدرين من أصل أفريقي في إسبانيا وسويسرا وفرنسا وكولومبيا وهايتي.

٤٧- وتحدثت السيدة ماك أتترام عن عملها على التصدي لسبل استخدام قانون الصحة العقلية في المملكة المتحدة ضد المنحدرين من أصل أفريقي، وأبرزت شواغل تتعلق بمعاناة البريطانيين السود، ولا سيما فيما يتعلق بمسألتي ضبط الأمن والصحة العقلية. وأفاد ماك إيتشرَين بأن المنحدرين من أصل أفريقي يواجهون العنصرية الهيكلية والإجحاف المتجذرين في عهود الاستعمار والاستعباد التي يجب التصدي لها. وأدلى ممثل مؤتمر قيادات الحقوق المدنية والإنسانية – الولايات المتحدة الأمريكية، باسم شبكة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان، ببيان أكدت فيه الشبكة جملة أمور منها أزمة حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة، التي تنتج عن استمرار التمييز والتفاوتات الصارخة في إنفاذ القانون وتطبيقه على السواء، وتؤدي إلى التنميط العنصري، وإفراط موظفي إنفاذ القانون في استخدام القوة وإفلاتهم من العقاب على ذلك، وكثرة عدد الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي في السجون، وفرض عقوبات جنائية غير متناسبة على المهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي وارتفاع معدلات احتجازهم وترحيلهم. وقد أسهمت البيئة السياسية التي تشهدها الولايات المتحدة في تأجيج حالات التعصب الفردية وتعزيز المؤسسات القمعية وزيادة جرأة الأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً تنم عن الكراهية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من النظر في الاعتراف بقرون من الأذى في حق المنحدرين من أصل أفريقي وتقديم التعويضات اللازمة لهم باعتبار ذلك من مقتضيات حقوق الإنسان.

٤٨- ورحب الفريق العامل بالاقتراحات الداعية إلى زيادة تعاونه مع المجتمع المدني بوسائل تشمل إنتاج مواد تعليمية تربط مواضيع العقد بمعايير حقوق الإنسان القائمة مثل إعلان وبرنامج عمل ديربان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ وإتاحة الفرص لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في المجتمع الدولي العاملين على مكافحة العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي للتواصل عبر البلدان والمناطق المختلفة التي ينتمون إليها؛ وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات من خلال تحسين استخدام تكنولوجيا الاتصالات المتاحة؛ وجعل المطالبة بالعدالة التصحيحية للمنحدرين من أصل أفريقي جزءاً رئيسياً من عمل الفريق في السنوات المقبلة. وأبرز السيد ريد أيضاً مساهمات المجتمع المدني بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك اقتراح عقد دورة للفريق العامل خارج جنيف لتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني[٣].

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٩- اختتم الفريق العامل دورته العشرين بشأن موضوع "عدم تخلف أحد عن الركب: المنحدرون من أصل أفريقي وأهداف التنمية المستدامة"، واعتمد الاستنتاجات والتوصيات التالية.

٥٠- وشكر الفريق العامل الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني على المشاركة النشطة في الدورة. وأدلت السيدة فانون منديس – فرانس، التي شاركت في دورتها الأخيرة بصفة عضو في الفريق العامل، ببيان عرضت فيه تجاربها وإنجازاتها والتحديات التي واجهتها خلال فترة ولايتها في الفريق العامل.

(٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/WGAfricanDescent/Pages/WGEPADConsultationCivilSociety2017.aspx.

ألف- الاستنتاجات

٥١- تتيح أهداف التنمية المستدامة والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي فرصاً لاتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. وتشكل العنصرية الهيكلية والتمييز العنصري وكره الأفارقة وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الأسباب الجذرية لعدم المساواة، ولا بد من التصدي لها. وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحقيق عالم يسود كافة أرجائه احترام المساواة وعدم التمييز بين البلدان وداخلها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، من خلال إعادة تأكيد مسؤوليات جميع الدول عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي والاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر. وباعتماد أهداف التنمية المستدامة، تعهدت الدول بألا يتخلف أحد عن الركب وبالسعي إلى الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. وتركز الأهداف تركيزاً واضحاً على احتياجات أفقر الفئات وأضعفها.

٥٢- وقد أشارت لجنة القضاء على التمييز العنصري في توصيتها العامة رقم ٣٤ إلى أن ممارسة العنصرية والتمييز الهيكلي ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي التي ترسخت جذورها في نظام العبودية المشين تظهر جلية في حالات عدم المساواة التي تؤثر على هؤلاء السكان، والتي تتضح في جملة مجالات منها المجالات التالية: تصنيفهم، مع الشعوب الأصلية، في فئة أفقر الفقراء؛ وتدني معدل مشاركتهم وتمثيلهم في العمليات السياسية والمؤسسية لصنع القرار؛ والصعوبات الإضافية التي يواجهونها في الحصول على التعليم وإكماله وفي نوعية التعليم، وهو ما يفضي إلى توارث الفقر من جيل إلى جيل؛ وعدم المساواة في دخولهم سوق العمل؛ وقلة الاعتراف الاجتماعي بهم وبقيمة تنوعهم الثقافي والإثني؛ ووجودهم أكثر من غيرهم بين السجناء.

٥٣- ويضطلع الفريق العامل بولاية رصد حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، ووضع مقترحات للقضاء على التمييز العنصري ضدهم، والمساهمة في البرامج الإنمائية التي تستهدفهم. ولذلك فالفريق العامل محفل مناسب تماماً للدعوة إلى إعطاء الأولوية للبرامج المصممة خصيصاً لمكافحة العنصرية الهيكلية والتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والعقد.

٥٤- ويجب أن تشمل جهود التنفيذ والرصد تقييم التقدم في تحقيق النتائج لصالح المنحدرين من أصل أفريقي على وجه التحديد. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، التشاور مع المنحدرين من أصل أفريقي وإشراكهم في جميع مراحل العملية؛ وجمع وتحليل البيانات المصنفة التي تكشف عن حالة أشد الفئات حرماناً والفئات المعرضة للتمييز؛ ووضع وتنفيذ برامج محددة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والتفاوتات التي يقع المنحدرون من أصل أفريقي عرضة لها.

٥٥- ويخلص الفريق العامل إلى أن أوجه عدم المساواة راسخة في الحواجز الهيكلية التي تتداخل ويعزز بعضها بعضاً. ولما كانت للأهداف والغايات طبيعة شاملة، فلن تتحقق ما لم نعترف

بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأفارقة وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ستظل تشكل حواجز هيكلية ومنهجية أمام التنمية المستدامة للمنحدرين من أصل أفريقي.

٥٦- ويستنتج الفريق العامل أن تزايد التفاوت في الدخل والثروة وغير ذلك من أشكال عدم المساواة يهدد الاستقرار الاجتماعي. وما لم يتغير الوضع فإن تزايد التفاوت والفصل سيؤدي إلى عرقلة سير مجتمعاتنا، وسيكون المنحدرون من أصل أفريقي أول الضحايا. والقضاء على العنصرية الهيكلية عامل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أُبرز ذلك أيضاً في إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي شدد على أن الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتسهم في استمرار المواقف والممارسات العنصرية التي تولد بدورها مزيداً من الفقر.

٥٧- والفريق العامل على اقتناع بأن هناك صلة واضحة بين الفقر والعنصرية الهيكلية. فالتمييز يمكن أن يؤدي إلى الفقر ويعرقل أيضاً جهود التخفيف من وطأة الفقر. وليس من قبيل المصادفة أن تشكل الأقليات العرقية أو الإثنية أفقر فئة سكانية في البلدان التي لها تاريخ حافل بالتجارة في الأفارقة الرقيق عبر الأطلسي وبالاسترقاق والاستعمار.

٥٨- وتعاني النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي من أشكال متعددة من التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والطبقة وغير ذلك من المحددات. ويتفق الفريق العامل مع نظرية تقاطع أوجه التمييز التي تتبناها الحركة النسائية للمنحدرين من أصل أفريقي، ومفادها أن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن أشكالاً متعددة ومترابطة من القمع لا يمكن التصدي للواحد منها بمعزل عن الآخر. وتعاني النساء المنحدرات من أصل أفريقي من التمييز في جميع مناحي الحياة ولا بد من معالجة شواغلهن المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٩- والتعليم هو أحد أقوى الوسائل التي أثبتت جدواها لتحقيق التنمية المستدامة. وهو آلية يمكن من خلالها للسكان المهمشين اقتصادياً واجتماعياً، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي، الخروج من دائرة الفقر. ويؤدي التعليم دوراً حيوياً في تمكين المرأة، وصون الطفل من الاستغلال، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، وتشجيع التسامح والاحترام بين الناس.

٦٠- والحقيقة الصارخة هي أن المنحدرين من أصل أفريقي لا يزالون يعانون من أشكال متعددة ومتفاقمة ومتداخلة من التمييز. ونتيجة لذلك، فإن النتائج التعليمية للمنحدرين من أصل أفريقي تدل على عدم تكافؤ فرصهم في الوصول إلى الموارد التعليمية الرئيسية، بما في ذلك الوصول إلى المعلمين المهرة والاستفادة من المناهج الدراسية الجيدة. وهناك أدلة كثيرة على أن الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي يُمنحون عادة، في بعض البلدان، فرصاً تعلمية مختلفة اختلافاً هائلاً عن الفرص المتاحة لغيرهم، بناءً على وضعهم الاجتماعي. ويطرح ذلك تحدياً أساسياً أمام تحقيق الهدف ٤ الرامي إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع. ويرتبط الحق في العمل ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم. فسوء النتائج التعليمية على جميع المستويات، بالإضافة إلى التمييز العنصري، يحولان دون قدرة المنحدرين من أصل أفريقي على الحصول على العمل اللائق.

٦١- ويأسف الفريق العامل لأن المنحدرين من أصل أفريقي لا ينعمون عموماً بالسلام والأمن بسبب التمييز الهيكلي المتوطن في نظام العدالة الجنائية. ولا يمكنهم الوصول إلى عدالة فعالة. وهم عرضة للتنميط العنصري والعنف على أيدي أفراد الشرطة ويُسجنون أكثر من غيرهم في ظل إفلات المسؤولين عن هذا الوضع من العقاب.

٦٢- ويستنتج الفريق العامل أن الاسترقاق ومظالم الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستعمار، فضلاً عن المعاناة المستمرة من العنصرية الهيكلية والتعصب وكره الأفارقة، أثرت تأثيراً مباشراً على صحة المنحدرين من أصل أفريقي ورفاهيتهم. ومن بين العديد من المسائل المحورية، كُرس اهتمام خاص أثناء الدورة للتحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في مجال الصحة العقلية، وللحاجة الملحة إلى سياسات ملائمة فيما يتعلق بالرعاية والدعم الصحيين للمنحدرين من أصل أفريقي.

٦٣- ويرحب الفريق بالعمل الذي تضطلع به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مجال صحة المنحدرين من أصل أفريقي. ويستند هذا العمل إلى نهج متعدد الثقافات إزاء الصحة والمساواة في معاملة مختلف الفئات من منطلق الاحترام المتبادل، والاعتراف بقيمة الثقافة والعناصر التي تشكلها، بما يشمل أساليب الحياة ومنظومة القيم والتقاليد، وغير ذلك. وتعكف منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية على وضع خطط محددة بشأن صحة المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٦٤- ويظل دور المجتمع المدني في العمل الذي يضطلع به الفريق أمراً بالغ الأهمية. ولاحظ الفريق العامل أن المجتمع المدني أبلغ عن مظاهر شائعة من العنصرية الهيكلية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب، يتعرض لها المنحدرون من أصل أفريقي. ويسعى الفريق العامل إلى تعزيز تعاونه مع المجتمع المدني من أجل زيادة تحسين عمله باستكشاف سبل مبتكرة تشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة، لتوسيع نطاق مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٥- ويهدف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي إلى إثارة مسألة عدم الاعتراف التاريخي والاقتصادي والسياسي والثقافي بالمنحدرين من أصل أفريقي الذين وقعوا ضحايا التجارة عبر الأطلسي في الأفارقة الرقيق وضحايا الاسترقاق والاستعمار. ويهدف العقد أيضاً إلى تفكيك العنصرية. ويتيح إمكانية الجمع بين الدول والمجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف لصياغة سبل تكفل معالجة فعالة للقاعدة الأساسية لمعارف المنحدرين من أصل أفريقي وحقوقهم. وتشكل خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، والمتجذرة في الوحدوية الأفريقية والنهضة الأفريقية، مرجعاً هاماً أيضاً في هذا الصدد.

٦٦- وسينظر الفريق العامل في وضع مبادئ توجيهية تنفيذية تتبعها الجهات صاحبة المصلحة (الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني) بشأن كيفية إعطاء الأولوية للمنحدرين من أصل أفريقي، باعتبارهم فئة معرضة للتمييز بوجه خاص، في جميع مراحل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيدعو الفريق العامل إلى ما يلي: (أ) إيلاء حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي عناية خاصة، استناداً إلى تحليل للفوارق وإلى برامج

عمل محددة لسد الثغرات وتحسين حالتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ (ب) تصميم مشاريع خاصة، بالتعاون مع المنحدرين من أصل أفريقي ومع المجتمع المدني، لدعم مبادراتهم.

٦٧- وسيواصل الفريق العامل تقديم المساعدة وتيسير تبادل المعلومات وربط المؤسسات المالية والإنمائية بالمنحدرين من أصل أفريقي وبالمجتمع المدني لهذا الغرض. وسيُطلع المؤسسات الإنمائية والمالية على تقارير زياراته القطرية، وسيطلب منها زيادة جهودها والاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء والمنحدرين من أصل أفريقي في تنفيذ توصياته.

٦٨- وسينظر الفريق العامل في المساهمة في دراسة أساسية بشأن البيانات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان التي تنظم المشاركة والتصنيف والتحديد الذاتي للهوية والشفافية والخصوصية والمساءلة. وسيعقُب الدراسة اجتماعٌ للخبراء يتناول أهمية جمع البيانات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي من أجل سد الثغرات والتصدي لأوجه عدم المساواة والتمييز التي يتعرضون لها.

٦٩- وسيجري الفريق العامل مشاورات مع المؤسسات الإنمائية والمالية في البلدان التي تهم ولايته بشأن منع التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وستنظَّم المشاورات بالتعاون مع الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات المعنية بالمساواة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني. والغرض من ذلك إجراء اختبار ميداني للمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن كيفية إدماج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

باء- التوصيات

٧٠- ينبغي للدول أن تلتزم التزاماً حقيقياً بمعيار عدم تخلف أحد عن الركب، بالعمل على جمع بيانات مصنفة. وبغية رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيكون من المهم زيادة توافر بيانات وإحصاءات يسهل الحصول عليها، تكون مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية لدعم رصد تنفيذ الأهداف. وينبغي أن تشمل مؤشرات الأهداف استخدام البيانات المستمدة من الآليات القائمة لرصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، ولا سيما آلية مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل وعمليات استعراض الامتثال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٧١- يشجع الفريق العامل المؤسسات المالية والإنمائية على أن تدعم برامج ومشاريع المجتمع المدني والحكومات الرامية إلى تنفيذ توصيات الفريق العامل.

٧٢- يحث الفريق العامل الدول الأعضاء على أن تخصص استثمارات إضافية لنظامي الرعاية الصحية والتعليم للمنحدرين من أصل أفريقي، وتعزز تكافؤ الفرص في العمل، وتتخذ غير ذلك من التدابير والاستراتيجيات الإيجابية في إطار حقوق الإنسان.

٧٣- ينبغي أن تُعدّ منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية وتَعرضَ تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تكون لديها خبرة وتجربة بشأنها، وتشارك في عمليات الاستعراض الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٧٤- بغية القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر الذي يعاني منه المنحدرون من أصل أفريقي، لا بد من تفكيك جميع عناصر القوة والمعرفة التي تُبقي وتعزز العنصرية الهيكلية المستمرة التي يقع ضحيتها المنحدرون من أصل أفريقي.

٧٥- بغية النهوض بأهداف التنمية المستدامة، يتعين على الدول أن تتيح مؤسسات عامة فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع ملزمة بجملة أمور منها توفير الحماية الفعلية لحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. ويوصي الفريق العامل بإجراء رصد مجتمعي للأهداف. ويمكن أن تصبح المنظمات الشعبية شريكاً فعالاً من أجل التغيير.

٧٦- يحث الفريق العامل الدول على أن تقضي على الأشكال المتعددة من التمييز والاضطهاد التي تواجهها النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وفقاً لمفهوم التقاطع بين أوجه التمييز في جميع المجالات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة.

٧٧- يجب على الدول أن تكفل حصول المنحدرين من أصل أفريقي على تعليم جيد يمكّنهم من التنافس على قدم المساواة مع الآخرين في سوق العمل. ويجب على الدول أن تعترف باستمرار العنصرية الهيكلية وأشكال التمييز المتعددة في النظام التعليمي، ويتعين عليها من ثم أن تضع ما يناسب من التشريعات وسياسات العمل الإيجابي لمعالجة هذه المشكلة. وينبغي أن تراعي المناهج الدراسية للجميع سرداً دقيقاً لتاريخ التجارة عبر الأطلسي في الأفارقة الرقيق وتاريخ الاسترقاق والاستعمار.

٧٨- ينبغي للدول أن تصدق على الاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز في مجال التعليم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو الفريق العامل إلى أن تصدق دول العالم كافة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق به، وعلى اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٧٩- يهيب الفريق العامل بالدول أن تعزز فرص حصول المنحدرين من أصل أفريقي على العمل اللائق في المهن والقطاعات الاقتصادية الرئيسية دون أي تمييز، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١. وتشمل التدابير الأخرى تحسين تشريعات مكافحة التمييز وإنفاذها بالتركيز على أشكال التمييز المتعددة والتصدي لها، مثل التمييز القائم على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو الإعاقة.

٨٠- يجب على الدول أن تعمل، بالاستفادة من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، على خفض معدل الحبس الجماعي للمنحدرين من أصل أفريقي بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٢٤.

٨١- ينبغي للدول أن تتصدى على نحو ملائم للتحديات والمخاطر المحددة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي فيما يتعلق بالصحة، بوسائل تشمل وضع نظم للتأمين الصحي تتسم بالكفاءة، وبرامج هادفة للحد من وفيات الأمهات وتحسين الرعاية الطبية قبل

الولادة وبعدها، وتوفير الخدمات الصحية الكافية في جميع المجالات، بما في ذلك دعم الصحة العقلية والدعم النفسي، وتوعية عامة الناس والمهنيين الطبيين بالمشاكل الصحية المحددة والمرتبطة بالثقافة للمنحدرين من أصل أفريقي.

٨٢- يرحب الفريق العامل بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في مجال صحة المنحدرين من أصل أفريقي، ويوصي بتوسيع نطاق هذا العمل ليشمل مناطق ومنظمات أخرى.

٨٣- ينبغي للدول أن تشجع على تقييم جديد للمعارف والممارسات التقليدية وأشكال التعبير الثقافي من خلال آليات النقل الخاصة بكل ثقافة، مع إيلاء الاعتبار لحماية التراث البيولوجي والثقافي للمنحدرين من أصل أفريقي.

٨٤- ينبغي أن تكون لجميع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ولاية محددة تتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي. ولا بد من تعزيز المشاركة الاجتماعية والشراكات الاستراتيجية مع المنحدرين من أصل أفريقي، مع كفالة تمثيل النساء والرجال وجميع السكان المعنيين عند تصميم السياسات والأنشطة.

٨٥- يشجع الفريق العامل المجتمع المدني على التعاون البناء مع الدول في تنفيذ توصيات الفريق العامل. ويحث الفريق العامل منظمات المجتمع المدني على اتباع إجراءاته المتعلقة بتقديم الشكاوى لإطلاعه على أي شاغل من الشواغل المتصلة بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي.

٨٦- يهيب الفريق العامل بالدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها فضلاً عن البرامج الإنمائية والمالية الدولية تمكين المنظمات الشعبية وغيرها من الجهات التي تمثل المجتمع المدني وتعمل معاً من أجل التماس الاعتراف بتركة الاسترقاق والاستعمار والتعويض عن مظالمها، والربط بين تلك المنظمات والجهات.

٨٧- يهيب الفريق العامل بالدول والوكالات والصناديق والبرامج الدولية أن تكفل التعاون المستمر مع الفريق العامل، بما في ذلك أثناء الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتديات الأخرى ذات الصلة.

٨٨- يجب أن يلبي العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وأهداف التنمية المستدامة تطلعات المنحدرين من أصل أفريقي. ويجب إعادة تأكيد إعلان وبرنامج عمل ديربان، ويتعين على الدول أن تكفل تنفيذهما. ويحث الفريق العامل الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء كي يُعقد منتدى الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أقرب وقت ممكن قبل نهاية عام ٢٠١٧. ولكي يعكس المنتدى شواغل الدول والمجتمع المدني، من المستصوب إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني لتحديد شكل المنتدى. وينبغي أن يتناول المنتدى جملة أمور تشمل مناقشة مصادر العنصرية وكره الأفارقة، ومسألة العدالة التصحيحية، فضلاً عن الموضوع العام للعقد، ألا وهو الاعتراف والعدالة والتنمية. وينبغي أن يسفر العمل المضطلع به في إطار المنتدى في المقام الأول عن إصدار إعلان للأمم المتحدة بشأن المنحدرين من أصل أفريقي وعن نتائج ملموسة أخرى.

Annex

List of participants at the twentieth session

A. Members of the Working Group

Michal Balcerzak

Sabelo Gumedze

Mireille Fanon Mendes-France

Ahmed Reid

Ricardo A. Sunga III

B. Member States

Algeria, Argentina, Barbados, Benin, Botswana, Brazil, Colombia, Congo, Côte d'Ivoire, Cyprus, Czechia, Djibouti, Ecuador, Israel, Japan, Maldives, Malta, Mauritius, Mexico, Panama, Peru, Rwanda, South Africa, Ukraine.

C. Non-member States

Holy See.

D. Intergovernmental organizations

European Union.

E. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Action internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs, Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme, CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, Comité international pour le respect et l'application de la charte africaine des droits de l'homme et des peoples, International Youth and Student Movement for the United Nations.

F. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Association Urabá Global Suisse-Colombie, Black Mental Health UK, Comité national pour les réparations-Martinique, Culture of Afro-Indigenous Solidarity, Haiti Support Group, Leadership Conference on Civil Rights Education Fund-USA, West Against Racism Network (WARN).

G. Panellists and presenters

Fabiana Del Popolo, Economic Commission for Latin America and the Caribbean Hilary Gbedemah, member, Committee on the Elimination of Discrimination against Women

Domenica Ghidei Biidu, European Commission against Racism and Intolerance

Justin Hansford, Associate Professor, St. Louis University School of Law, United States of America

Matilda MacAttram, Director, Black Mental Health UK

Gay MacDougall, member, Committee on the Elimination of Racial Discrimination

Michael McEachrane, European Network for People of African Descent

Taonga Mushayavanhu, Permanent Representative of Zimbabwe to the United Nations Office at Geneva and Chair of the Ad Hoc Committee of the Human Rights Council on the Elaboration of Complementary Standards to the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination

Martin Oelz, team leader, Indigenous Peoples and Ethnic Minorities, Gender, Equality and Diversity Branch, International Labour Organization

Sandra del Pino, Regional Adviser on Cultural Diversity in the Family, Gender and Life Course Department, Pan American Health Organization/World Health Organization

Carlos Quesada, Director, International Institute on Race, Equality and Human Rights

Sara Sekkenes, Conflict Prevention Adviser, United Nations Development Programme

Yvette Stevens, Permanent Representative of Sierra Leone to the United Nations Office at Geneva and Chair of the Intergovernmental Working Group on the Effective Implementation of the Durban Declaration and Programme of Action

United States Human Rights Network